مداخلة وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة يلقيها

السكرتير الثاني / عبد المحسن عبد اللطيف المنصور

امام اللجنة الأولى

(نزع السلاح والامن الدولي)

الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة

المرحلة الأولى للجنة: المناقشة العامة

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

14 أكتوبر 2019

شكراً السيد الرئيس،

بدايةً أود أن أتقدم بخالص التهاني لسعادتكم بمناسبة انتخابكم رئيساً للجنة الأولى للعام الحالي، متمنياً لكم التوفيق في ادارة اعمال هذه اللجنة.

كما أتقدم بجزيل الشكر لسلفكم مندوب أرمينيا على جهوده المبذولة في إطار إدارة أعمال اللجنة الأولى خلال العام الماضي.

ولا يفوتني التعبير عن سعادتنا بتبوء سعادة المندوبة الدائمة للجمهورية اللبنانية منصب نائباً لرئيس اللجنة، متمنياً لسعادتها وباقي أعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح.

السيد الرئيس،

تؤيد دولة الكويت ما جاء في بيانات كل من المجموعة العربية ومجموعة حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

تؤكد بلادي من جديد على استعدادها التام للتعاون مع المجتمع الدولي للوصول الى السبل والأطر التوافقية والرامية لنزع السلاح باختلاف اصناف تلك الأسلحة، ونحث جميع الدول إبداء تعاونها والتزامها بجميع الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بهذا المسار الهام والحساس، اذ أن الواقع أصبح مدعاة للقلق على مر الأعوام الأخيرة بالنظر لتباطؤ بعض

الأطراف الرئيسية في تلك الاتفاقيات وتراجعها عن القيام بواجباتها بالشكل المطلوب، اذ لاحظنا مؤخراً إعلان بعض الدول الحائزة على السلاح النووي عن الاستمرار بتطوير وتحديث ترساناتها النووية، وتمسكها بسياسة الردع النووي وجعلها جزءا من العقائد العسكرية، ومن الضروري أن تشمل مناقشاتنا في هذه الدورة وقفة جادة لاستقراء كافة هذه التطورات والخروج بآليات واضحة للتعامل معها الأمر الذي سيعزز بلا شك الأمن والاستقرار والسلم الدولي.

السيد الرئيس،

تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الأساس لمنظومة عدم الانتشار النووي وبالرغم من عدم التوصل للغايات المنشودة وراء تلك المعاهدة إلا أننا بأمس الحاجة للتأكيد على مصداقية تلك المعاهدة والحفاظ على فعاليتهما خاصة أمام التطورات التي نشهدها ونحن على أعتاب الذكرى الخمسين للمعاهدة. ونشدد على أهمية العمل سويا للوصول إلى مكتسبات توافقية خلال المؤتمر القادم لمراجعة عدم الانتشار النووي ونأمل بأن نشارك جميعاً في هذا المؤتمر ونحن مؤمنون بنجاحه وليس فشله. للوصول إلى نتائج إيجابية تعزز من دور المعاهدة بهدف تحقيق الهدف المرجو منها وهو التخلص والإزالة الكاملة لتلك الأسلحة.

وفي ذات السياق نعيد التأكيد على ضرورة تنفيذ قرار عام 1995 والمعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وما أقره مؤتمري المراجعة للعام 2000 و2010 من توافق بإنشاء خطة عمل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط. وفي هذا الإطار نؤكد على أهمية المؤتمر الذي تعقده الأمم المتحدة في نوفمبر المقبل برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقاً لمقرر الجمعية العامة رقم 546/73، ونحث كافة الأطراف المدعوة لهذا المؤتمر على المشاركة فيه بهدف التفاوض على معاهدة ملزمة في هذا الشأن بما يسهم في تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أما فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فقد شاركت بلادي في المؤتمر الحادي عشر لتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، وأود هنا أن أعبر عن اعتزازنا بمشاركتنا بصفة نائباً لرئيس المؤتمر للسنة الثانية على

التوالي، آملاً أن نتمكن جميعاً من الوصول إلى الغاية المنشودة وراء ذلك المؤتمر وهي دخول تلك المعاهدة حيز التنفيذ.

السيد الرئيس،

إن دولة الكويت ملتزمة بتكريس أسس استخدام الطاقة النووية للأهداف السلمية، كما تؤكد في هذا الصدد على حق الدول المشروع في استخدام التكنولوجيا النووية دون الخضوع لأية قيود، وتدعم الترويج عنه بهدف إحراز مزيداً من التقدم والتطور في المجتمعات. فبلادي تبذل جهوداً حثيثة في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر مؤسساتها وهيئاتها الوطنية مثل المعهد الكويتي للأبحاث العلمية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، كما اعتمد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الدورة الثالثة والستين عضويتنا في مجلس محافظي الوكالة للعامين 2019 - 2020، وهو الأمر الذي يؤكد على ايماننا الراسخ بأهمية العمل المتعدد الأطراف حيث جاءت تلك العضوية للمرة الخامسة منذ انضمامنا للوكالة في العام 1964.

السيد الرئيس،

إن انتشار استخدام الطائرات المسلحة في الهجمات على المنشآت الوطنية بهدف التدمير والقتل لهو أمر يثير بالغ القلق ويستدعي المناقشة والمعالجة الفورية ، ونرحب هنا بما دعا له الأمين العام للأمم المتحدة، في جدول أعماله لنزع السلاح، إلى ضرورة وضع معايير مشتركة لرسم ووضع الآليات المناسبة لنقل وحيازة واستخدام المركبات الجوية المسلحة غير المأهولة، من أجل ضمان المساءلة والشفافية والرقابة على استخدامها، والتشديد على الحاجة الملحة لوضع إطار قانوني كافٍ لتوضيح ما هو مسموح به وغير المسموح به فيما يتعلق بالطائرات بدون طيار، وذلك لا من أجل سلامة المدنيين فحسب، بل أيضاً لتعزيز الأمن والسلام والاستقرار الإقليمي والدولي.

وبهذا الصدد تدين بلادي وبشدة الهجمات التي استهدفت المنشآت النفطية والحيوية في المملكة العربية السعودية، معلنين عن تضامننا الكامل مع المملكة في مواجهة الأخطار المؤدية ليس لزعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي فحسب وإنما تهديد أيضاً مصادر الطاقة والاقتصاد في العالم أجمع.

ختاماً السيد الرئيس،

نتمنى أن تفضي هذه الدورة إلى ترسيخ القناعة الى ضرورة أن يستمر الحوار البناء والهادف للاستقرار، من أجل ضمان تعزيز الحد من المخاطر وبناء الثقة، والى ضرورة تحمل الجميع مسؤولياته بالطريقة المثلى، في بذل المزيد من الجهود والعمل على تعزيز الإرادة السياسية، بما يسهم في تدعيم وتعزيز منظومة نزع السلاح وصولاً للغاية الأسمى وهي صون الامن والسلم الدوليين. اذ إننا نحتاج للعمل سوياً بهدف تحقيق إنجازات تصون حياة أجيالنا القادمة وتضمن الأمن والسلم في العالم بأسره.